واشنطن تطرح على مجلس الأمن مسودة قرار «أكثر تشدداً» تمنع توريد أو بيع الأسلحة وتدعو لتفتيش جميع البضائع المتجهة لإيران

أميركا تهدد إيران بـ «آلية الزناد».. وطهران: حظر السلاح خط أحمر

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي خلال افتتاح جلسة افتراضية لمجلس المحافظين في فيينا (رويترز)

عواصم ـ وكالات: قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار جديد لمجلس الأمن امس، شمل سلسلة من القرارات والإجراءات على خلفية سلوك إيران في المنطقة وهجماتها الإقليمية. وتضمنت سلسلة القرارات منع جميع الدول الأعضاء توريد أو بيع الأسلحة إلى إيران وحظر بيع أو نقل إيران للأسلحة للخارج، وتفتيش جميع البضائع التجارية القادمة أو المتجهة للأراضي الإيرانية، بما يتفق مع القانون الدولي الساري، على أن تقوم الدول الأعضاء بمصادرة أي سفينة إيرانية والتخلص منها، إذا كانت السفينة ضالعة في أنشطة محظورة دوليا، وتجميد الأموال والأصول التي تدعم الأنشطة الإيرانية المحظورة.

وبحسب قناة العربية فإن هذه المسودة لمشروع القرار الأميركي بشأن إيران، تحت الفصل السابع من الميثاق، والتي يتم تدارسها حاليا بين الدول الغربية الثلاث في مجلس الأمن، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وتنوي واشنطن تقديمها أولا إلى روسيا والصين، وبعد ذلك إلى أعضاء مجلس الأمن بعد الانتهاء من التفاوض مع حلفائها الدائمين فرنسا وبريطانيا.

ومن المتوقع أن تكون المفاوضات صعبة جدا، وهذا ما يتفق عليه جميع المفاوضين.

وكانت واشنطن قد أرسلت بمسودة في وقت سابق هذا الشهر إلى روسيا في هذا الشأن، ولكن ديبلوماسيين قالوا، إن المسودة الأخيرة هذه تعتبر أكثر تشددا من سابقتها بكثير وفق «العربية».

وتحاول واشنطن تفعيل كل العقوبات من خلال «آلية الزناد» المتضمنة في الاتفاق النووي بين القوى العالمية وإيران، إذا ما لم توافق الدول الأعضاء في مجلس الأمن على تمديد قرار حظر الأسلحة.

و«آلية الزناد» هي آلية لحل النزاعات في مجلس الأمن الدولي، وتنص على أنه إذا لم تف إيران بالتزاماتها، يمكن للأطراف الأخرى في الاتفاق إعادة القضية إلى مجلس الأمن واستئناف العقوبات ضد طهران.

في المقابل، قالت وزارة الخارجية الإيرانية، إن استمرار حظر السلاح إلى إيران «خط أحمر». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، عباس موسوي إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية «يأخذ بعين الاعتبار المواقف الأميركية»، مضيفا: «ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوقوف على الحياد وألا تتأثر تقاريرها حول إيران بمزاعم إسرائيل».

الى ذلك، اكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي امس، أن الهيئة الأممية ستواصل تنفيذ الضمانات لمنع أي إساءة استخدام للمواد والأنشطة النووية للأغراض غير السلمية.

وتناول غروسي في بيان افتتح به أعمال الدورة الجديدة لمجلس المحافظين التي عقدت عبر تقنية الڤيديو، تقريرا أعده المفتشون بشأن عمليات التحقق والرصد في إيران في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231.

وأعرب في هذا الصدد عن قلقه الشديد بسبب قيام إيران بمنع المفتشين لأكثر من أربعة أشهر من الوصول إلى موقعين مشتبهين فضلا عن عدم سماح طهران بإجراء مناقشات جوهرية لتوضيح أسئلة الوكالة المتعلقة بالمواد النووية المحتملة غير المعلنة والأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي لفترة عام تقريبا.

ودعا غروسي إيران إلى التعاون الفوري والكامل مع الوكالة بما في ذلك من خلال توفير الوصول الفوري إلى المواقع التي حددها مفتشو الوكالة.

وسيتركز اجتماع مجلس محافظي الوكالة هذا الأسبوع على تقريرين أصدرتهما الوكالة في أوائل يونيو المخاوف بشأن مستقبل الاتفاق النووي لعام 2015 الموقع مع إيران والمهدد بالانهيار منذ أن أعلنت الولايات المتحدة انسحابها منه بشكل أحادي عام 2018.

وفي وثيقة أولى، أطلعت عليها وكالة فرانس برس، تشير الوكالة إلى المأزق الذي تواجهه، بعد أكثر من عام، طلباتها التي وجهتها إلى الجمهورية الإسلامية لتوضيح المواد والمعدات والأنشطة النووية غير المعلنة من قبل طهران في العقد الأول من القرن الجاري.

وتهتم الوكالة الأممية بثلاثة مواقع مشتبه بهم وطلبت معاينة اثنين منهما في يناير، دون أن تحظى بالسماح حتى الآن.

ويشير تقرير ثان إلى أن مخزون طهران من اليورانيوم المخصب يتجاوز بنحو ثماني مرات الحد المسموح به. لكن، خلافا للجدل حول الأنشطة السابقة، تم توثيق هذه التجاوزات بدقة من قبل الوكالة، التي تواصل عمليات التفتيش دون عوائق وبدون عواقب مرتبطة بأزمة وباء كوفيد-19. ويرى المدافعون أن نظام التحقق، الذي يبقي البرنامج النووي الإيراني تحت المراقبة، وهو أحد أبرز إنجازات اتفاق 2015.

تركيا تهاجم مواقع «الكردستاني» بـ «مخلب النسر»

عواصم ـ وكالات: استنكرت بغداد اختراق طائرات حربية تركية الأجواء العراقية وتنفيذها عملية عسكرية قالت أنقرة إنها قصفت مواقع لحزب العمال الكردستاني المعارض، فيما اعلن العراق أن هذه العملية المسماة «مخلب النسر» استهدفت مخيما للاجئين قرب مخمور وسنجار.

وأعلنت الخارجية التركية امس أن الطائرات الحربية «أغارت على مواقع لحزب العمال الكردستاني، ودمرت مخابئ الإرهابيين في الكهوف» بحسب بيان بثته وكالة أنباء الأناضول.

واستهدفت عملية «كلو- إيجل» أو (مخلب النسر) مواقع في جبال قنديل بالقرب من الحدود الإيرانية على بعد حوالي 100 كيلومتر جنوب تركيا. كما تم استهداف مواقع أيضا في سنجار وقنديل وكاراكاك وزاب وأفاسين باسيان وهاكورك.

بدورها، قالت وزارة الدفاع إن هذا الهجوم يهدف إلى تأمين حدود البلاد وأمن الشعب التركي من خلال تحييد حزب العمال الكردستاني والمنظمات الإرهابية الأخرى التي كثفت من محاولاتها لشن هجمات على قواعد الشرطة والجيش، منوهة إلى أن هذه العملية العسكرية أسفرت عن تدمير 81 موقعا لحزب العمال الكردستاني.

في المقابل، استنكرت قيادة العمليات المشتركة العراقية اختراق أجواء العراق من قبل الطائرات التركية، وقالت في بيان أوردته وكالة الأنباء العراقية «نستنكر اختراق الأجواء العراقية من قبل الطائرات التركية الذي حصل مساء أمس الأول، من خلال 18 طائرة تركية باتجاه (سنجار ـ مخمور ـ الكوير- أربيل) وصولا إلى قضاء الشرقاط بعمق 193 كم من الحدود التركية داخل الأجواء العراقية، واستهداف مخيم للاجئين قرب مخمور وسنجار».

وعلى صعيد الداخل العراقي، وجه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بمنع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية من إبداء الآراء السياسية في الإعلام.

إدانة العنصر السابق في البحرية الأميركية بالحصول على معلومات سرية

روسيا تُصعِّد ضد الغرب.. سجن «مارينز» أميركي بتهمة التجسس وطرد ديبلوماسيين تشيكيين اثنين

عواصم ـ وكالات: أقدمت روسيا على اتخاذ خطوات من شأنها تصعيد المواجهة مع الغرب، حيث أصدرت محكمة في موسكو أمس حكما بالسجن 16 عاما على عنصر سابق في قوات «المارينز» الاميركية بتهمة التجسس، فيما قررت طرد ديبلوماسيين من التشيك ردا على موقف مماثل من براغ قبل ايام.

ودانت محكمة مدينة موسكو العنصر السابق في البحرية الأميركية بول ويلان بتهمة التجسس والحصول على معلومات سرية، فيما رفع ويلان لافتة خلال مثوله امام المحكمة كتب عليها «محاكمة صورية»، مناشدا الرئيس الأميركي دونالد ترامب التدخل. وبعد صدور الحكم، قال ممثل الدفاع عن ويلان إنه جرى إبلاغ موكله بأنه سيكون جزءا من عملية مبادلة أسرى مع مواطن روسي محتجز لدى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي قالت وزارة الخارجية الروسية إنها اقترحته في مناسبات عدة.

واعتقل ويلان، البالغ من العمر 50 عاما والذي يحمل أيضا الجنسيتين الإيرلندية والكندية، في العام 2018 واتهمته حينها الاستخبارات الروسية بـ «التجسس». لكن ويلان يصر مذاك على أنه بريء.

وقال ويلان في ذلك الوقت «روسيا تعتقد أنها ألقت القبض على جيمس بوند أثناء مهمة. في الواقع، قاموا باختطاف السيد بين أثناء قضائه عطلة».

ويؤكد بول ويلان، وهو مدير الأمن لمصنع أميركي لقطاع غيار سيارات، انه كان في روسيا لحضور حفل زفاف حين تم اعتقاله. ويصر على أنه تعرض للخداع من قبل إحدى معارفه التي أعطته وحدة لتخزين البيانات الرقمية (يو.إس.بي) تحتوي على ما كان ويلان يعتقد أنها صور التقطت لهما أثناء إقامة سابقة لهما في روسيا.

وكان الادعاء الروسي طالب في مايو الماضي بعقوبة السجن 18 عاما لويلان، أي أقل بقليل من العقوبة البالغة 20 سنة التي كان يواجهها.

وأدت قضية ويلان إلى تفاقم التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا اللتين تتخذان مواقف متعارضة في ملفات عدة، أبرزها النزاع في أوكرانيا والحرب في سورية ومسألة الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي بين القوتين العظميين.

وندد السفير الأميركي في موسكو جون سوليفان بمحاكمة غير عادلة وتفتقر إلى الشفافية. وقال كما نقلت عنه الناطقة باسم السفارة الأميركية على تويتر «كان الأمر سريا، لم يكن هناك أي دليل».

المعارضة الڤنزويلية تنسحب من الانتخابات التشريعية

كراكاس ـ أ.ف.ب: أعلنت المعارضة الڤنزويلية، التي تشكل غالبية في البرلمان، انسحابها من الانتخابات التشريعية المرتقبة بحلول نهاية السنة واصفة هذه العملية بأنها «مهزلة». وقال ممثلو 11 تنظيما سياسيا، بينها أبرز أربعة أحزاب معارضة اول من امس ان «الأحزاب الديموقراطية الڤنزويلية لن تصادق أو تعترف بأي مهزلة انتخابية تنظمها الديكتاتورية (الرئيس نيكولاس مادورو) بحسب مصلحتها». ونددت هذه التنظيمات بـ «الحجة الديكتاتورية» لهذه الانتخابات الهادفة الى تجديد الجمعية الوطنية في عملية ستؤدي على حد قولها الى «تفاقم الأزمة السياسية الحالية». وعينت محكمة العدل العليا أربعة أعضاء على رأس المجلس الوطني الانتخابي المكلف بالاشراف على الاقتراع، الذي لم يحدد أي موعد له بعد لكن بموجب القانون يجب ان ينظم هذه السنة.

وعينت المحكمة، التي تتهمها المعارضة بأنها منحازة إلى جانب السلطة التشاڤية، إنديرا مايرا ألفونزو إيزاغويري على رأس المجلس الوطني الانتخابي قاضية تفرض عليها كندا عقوبات.

وأعلن بيان وزع على وسائل الإعلام أن الغرفة الدستورية في محكمة العدل العليا عينت رئيسة للمجلس الوطني للانتخابات. وكانت كندا فرضت عقوبات على ألفونزو، العضو في غرفة الانتخابات في المحكمة العليا، وعدد من المسؤولين الڤنزويليين الآخرين في مايو 2018. وقد اتهمتهم أوتاوا بالمشاركة فعليا في تدهور الوضع السياسي في ڤنزويلا بعد إعادة انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو المثيرة للجدل.

ورحب الرئيس نيكولاس مادورو بتعيين السلطات الانتخابية الجديدة السبت قائلا «لقد آن الأوان».

من جهته، كتب زعيم المعارضة خوان غوايدو، الذي اعترفت به نحو خمسين دولة رئيسا بالوكالة لڤنزويلا، في تغريدة «يجب ان نقاتل متحدين وبشكل أقوى من أي وقت مضى».

أشتية: المخطط تهديد وجودي للمشروع الوطني الفلسطيني.. والاحتلال يشيّد مصنع أمونيا في النقب بدلاً من حيفا حفاظاً على سكانها

إسرائيل «تجس النبض العربي» من «الضم».. والفلسطينيون يدعون للاعتراف بدولتهم

لوحة جدارية ضخمة للشهيد إياد الحلاق على الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: قالت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية (كان) إن رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد) يوسي كوهين، سيجري خلال الأيام المقبلة اتصالات مع رؤساء وزعماء دول عربية بهدف «جس نبض» تلك الدول حيال خطة ضم أجزاء من الضفة الغربية المزمع تنفيذها مطلع يوليو المقبل.

وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن «هذه الاتصالات ترمي إلى الاستماع إلى مواقف الدول العربية وخطط ردها، إلى جانب محاولة التخفيف من حدة الردود المتوقعة في حال أقدمت إسرائيل على تنفيذ الضم».

وذكرت أنه «إذا ما تطلب الأمر فإن رئيس الموساد سيجري جولة خارجية في المنطقة يزور خلالها دولا عربية ويجتمع بزعمائها لذات الهدف».

في هذه الأثناء، أفادت الإذاعة الإسرائيلية بأن إسرائيل والولايات المتحدة لم تتفقا على خطة لضم مستوطنات الضفة الغربية، وذلك قبل نحو أسبوعين من الموعد المفترض لتقديم مشروع قانون بهذا الشأن إلى الكنيست.

وقال مسؤول للإذاعة شريطة عدم الكشف عن هويته، كان حاضرا في اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع بيني غانتس والسفير الأميركي ديڤيد فريدمان أمس الأول «لم يتم إحراز أي تقدم من أي نوع».

ويعد هذا الاجتماع الثاني الذي عقد في الأيام الأخيرة بهدف التوصل إلى اتفاق بين الليكود و«أزرق أبيض» على خطة الضم.

وفي سياق متصل، أكد وزير في حزب الليكود برئاسة نتنياهو ان الأخير «عازم» على المضي قدما بهذه الخطوة.

في المقابل، دعا رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية دول العالم إلى ترجمة مواقفها المناهضة لمخطط الضم الإسرائيلي لأراض فلسطينية إلى أفعال على الأرض.

وحث اشتية خلال الاجتماع الأسبوعي لحكومته في مدينة رام الله، امس، دول العالم على فرض عقوبات على إسرائيل وإعلان الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة في مواجهة مخطط الضم الإسرائيلي، واصفا اشتية هذا المخطط بأنه «تهديد وجودي للمشروع الوطني الفلسطيني». وجدد رفض خطط إسرائيل للضم أو فرض السيادة على المستوطنات التي تقيمها في الضفة الغربية وشرق القدس، وقال: «نؤكد أن أرضنا وحدة واحدة متواصلة، أرض دولتنا الفلسطينية على كامل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس، وأي حل أو تسوية أو مشروع سياسي يجب أن يضمن حلا عادلا لقضية اللاجئين».

بدورها، أكدت حركة «فتح»، أن هدفها في هذه المرحلة هو كسر وإفشال مخطط الضم الاستعماري، الذي تعمل على تنفيذه دولة الاحتلال.

وشددت الحركة في بيان أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أمس على ضرورة عدم الانجرار وراء ما يتم بثه من شائعات ومعلومات مغلوطة تهدف إلى زعزعة الوضع الداخلي وإلهاء الشعب الفلسطيني عن معركته الكبرى والأساسية.

وأشارت فتح في بيانها إلى أن الاحتلال قد قام خلال الأيام القليلة الماضية بتمرير عناوين عبر صفحاته المسمومة بأنه سيقوم أو قام بنشر أسماء أو أعداد لفلسطينيين قاموا ببيع الأراضي لقواه الاستعمارية الاستيطانية.

من جهة أخرى، أعلنت إسرائيل انها ستنشئ مصنعا للأمونيا بتكلفة 400 مليون دولار في صحراء النقب بدلا من منشأة كانت تعمل لعقود في مدينة حيفا لكن من المعتقد أنها مبعث خطر على سكان المنطقة.

وقالت شركة «كويز» الإسرائيلية في بيان امس إنها تشيد المصنع الجديد في منطقة «ميشور روتيم» الصناعية بصحراء النقب ومن المتوقع أن تبدأ عملياته بنهاية 2023.

وأضافت الشركة ان المصنع الجديد سيغطي كل احتياجات الاستهلاك المحلي من الأمونيا إضافة لإنتاج الغازات للقطاع الصناعي فضلا عن التصدير.

وأوضحت انها تعتزم أيضا بناء منشأة للغاز الطبيعي المسال قرب الموقع في المستقبل.

ويتركز استخدام الأمونيا في إسرائيل في إنتاج الأسمدة إلى جانب بعض المنتجات الغذائية والأدوية والإلكترونيات.

وظل مصنع الأمونيا الرئيسي ومستودع التخزين الضخم الملحق به في مدينة حيفا لعقود لكن الحكومة رأت أنه يشكل خطرا كبيرا خاصة في أوقات الحرب. وأمرت محكمة بإغلاقه في عام 2017.